



نبض الإدارة

الميزانية والموازنة - المالية والمحاسبة

نبض الإدارة

نشرة شهرية متخصصة، تتبنى موضوع كل شهر وتركز على اثراته. الهدف منها إثراء القطاع الإداري بشكل عام وقطاع الاستشارات بشكل خاص، ومشاركة الخبرات والتجارب مع القراء.

الإدارة بكلمات أخرى - نبض الإدارة - 2024

العدد الحادي عشر - 1 ديسمبر 2024

نبض الإدارة

موضوع العدد: الميزانية والموازنة - المالية والمحاسبة
11-24 - 01 ديسمبر 2024 - الحادي عشر

إعداد الموازنة السنوية يساهم في تنظيم وتوزيع المصروفات داخل المؤسسات. كما إن تقسيم الموارد المالية بين مختلف الأقسام والمشاريع، يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة بكفاءة.

تشرف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) على مهنة المحاسبة في المملكة، وتعمل على وضع التشريعات واللوائح التي تهدف إلى تعزيز ممارسات المحاسبة القانونية والحفاظ على المعايير المهنية. تحت إشراف الهيئة، يتم تنظيم مهنة المحاسبة بطريقة تضمن الالتزام بالقوانين المحلية والدولية، مما يساهم في تحقيق الشفافية المالية والمحاسبة في جميع القطاعات.

دور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA):

1. وضع المعايير المهنية: الهيئة تضع المعايير التي يجب أن يلتزم بها المحاسبون في المملكة، مثل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، مما يضمن مستواً عالياً من الاحترافية.
2. التدريب والتعليم المستمر: تشجع الهيئة المحاسبين على تحسين مهاراتهم من خلال البرامج التدريبية المستمرة، لضمان تحديث المعرفة في ظل التغيرات المستمرة في القوانين والتكنولوجيا.
3. إصدار الشهادات: تتولى الهيئة مسؤولية إصدار شهادات المحاسبين القانونيين بعد اجتيازهم لاختبارات مهنية معترف بها، مما يزيد من مصداقية المحاسب المحترف.

التشريعات المتعلقة بالضرائب والتقارير المالية:

1. التقارير المالية: يُلزم المحاسبون بتقديم تقارير مالية شفافة تتوافق مع أنظمة الهيئة العامة للزكاة والدخل. هذه التقارير تتضمن البيانات المالية التي تتعلق بالإيرادات، والمصروفات، والأرباح، والضرائب.
2. الامتثال للأنظمة الضريبية: مع التطورات الأخيرة في قوانين الضرائب بالمملكة، مثل ضريبة القيمة المضافة، تم وضع قوانين صارمة لضمان التزام الشركات بالأنظمة الضريبية.



التحديات المستقبلية:

1. تأثير الأتمتة والذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة.
2. التكيف مع التحولات العالمية في المعايير المالية مثل معايير IFRS.

2024

اقرأ في هذا العدد:

الميزانية والموازنة

1

التسلسل التاريخي لظهور لمفهوم الميزانية والموازنة

2

الموازنة السنوية

3

القوائم المالية

4

المهن المحاسبية في سوق العمل

5

الأنظمة الإلكترونية المالية

6

ميزانية المملكة العربية السعودية

7

تحرير ومراجعة
فريق مكتب نبض التخطيط

الميزانية والموازنة

الميزانية والموازنة هما مصطلحان قد يُستخدمان بشكل متبادل أحياناً، لكنهما في الواقع يحملان معاني مختلفة قليلاً في السياقات المالية.

الموازنة (Budget)	الميزانية (Balance Sheet)	
الموازنة هي خطة مالية تُستخدم لتحديد كيفية توزيع الأموال داخل الشركة خلال فترة معينة (مثل سنة مالية). تختلف الموازنة عن الميزانية لأنها لا تعكس الوضع المالي الفعلي للشركة في لحظة معينة، بل هي تقديرات وقرارات مستقبلية تتعلق بالإيرادات والنفقات.	الميزانية هي وثيقة مالية تعرض الوضع المالي لشركة في لحظة معينة. تُسمى أيضاً الميزانية العمومية، وهي تعرض ما تمتلكه الشركة من أصول (مثل النقود والممتلكات والمخزون) وما عليها من التزامات (مثل الديون). كما تُظهر حقوق المساهمين أو القيمة الصافية للشركة.	التعريف
<ul style="list-style-type: none"> الإيرادات المتوقعة: المبلغ الذي تتوقع الشركة تحصيله من مبيعات أو مصادر أخرى. النفقات المتوقعة: التكاليف المتوقعة التي ستتحملها الشركة، مثل الأجور، الإيجار، المواد الخام، وغيرها. الهدف المالي: تحديد الأهداف التي ترغب الشركة في تحقيقها، مثل تحقيق ربح معين أو تقليص النفقات. 	<ul style="list-style-type: none"> الأصول: هي جميع الموارد التي تملكها الشركة، مثل النقد، الممتلكات، والمعدات. الخصوم: هي جميع الالتزامات المالية المترتبة على الشركة، مثل القروض أو الديون. حقوق الملكية: هي القيمة التي تملكها الشركة بعد خصم الالتزامات من الأصول، وتُظهر ما يملكه المساهمون أو أصحاب الشركة. 	المحتوى
الهدف من الموازنة هو التخطيط المالي لضمان عدم تجاوز النفقات للإيرادات، وتحقيق الأهداف المالية للشركة. تساعد الموازنة في إدارة الأموال بشكل فعال وتحقيق الأهداف على المدى القصير.	الهدف من الميزانية هو إعطاء صورة شاملة عن الصحة المالية للشركة في نقطة زمنية معينة، ما يساعد أصحاب القرار في اتخاذ قرارات استثمارية ومالية مستنيرة.	الغرض
الموازنة هي خطة مالية تُستخدم لتحديد وتوجيه كيفية إدارة الأموال في المستقبل (خلال فترة زمنية معينة).	الميزانية هي تقرير مالي يعكس الوضع المالي للشركة في وقت معين (لحظة زمنية ثابتة).	الفرق الرئيسي
الموازنة هي خطة لإدارة الإيرادات والنفقات في المستقبل.	الميزانية تظهر ما تمتلكه الشركة وما عليها في الوقت الحالي.	باختصار

التسلسل التاريخي للاهتمام بالميزانية والموازنة مرتبط بتطور الفكر الاقتصادي والسياسي عبر العصور

العصور القديمة والوسطى

في العصور القديمة، لم تكن هناك مفاهيم مشابهة للميزانية كما نعرفها اليوم. كانت الأنظمة السياسية تدار بشكل بسيط مع تركيز على جمع الضرائب من الشعب والإنفاق على الحروب والمشاريع الكبرى.

في مصر القديمة، كانت هناك سجلات مالية تراقب الموارد والنفقات، لكن لم يكن هناك نظام موازنات بالمعنى الحديث.

في الإمبراطورية الرومانية، كان هناك نوع من التقديرات المالية، ولكن لم يكن هناك مفهوم رسمي للموازنة كما نعرفه اليوم. كان الحكام يخصصون الأموال للجيش أو مشاريع البناء بناءً على احتياجات الدولة.

العصور الحديثة المبكرة (القرن 16 و17)

في أوروبا في القرن 16 والقرن 17، بدأ الاهتمام بالمالية العامة يتزايد بشكل تدريجي. وفي إنجلترا على سبيل المثال، بدأت الحكومة في إنشاء سجلات مالية أكثر تنظيمًا لتحديد الإيرادات والنفقات.

إنجلترا كانت من أوائل الدول التي بدأت في إعداد ميزانية سنوية في القرن السابع عشر. كان يتم تقديم تقرير سنوي للبرلمان يُظهر الإيرادات والنفقات المتوقعة، وأصبح من الضروري أن يوافق البرلمان على الإنفاق الحكومي. هذا تطور تدريجي نحو ما نعرفه اليوم بالموازنة العامة.

القرن الـ 18

في القرن الـ 18، بدأ تطور الموازنة في سياق الفترات الاقتصادية الصعبة. فبعد الحروب الكبرى في أوروبا، أصبح من الضروري توفير نظام يضمن أن الحكومة تعرف حجم مواردها وتتحكم في نفقاتها. في هذه الفترة، ظهرت الحاجة لتوزيع الإيرادات والنفقات بشكل منظم أكثر، حيث أصبحت الدول تتعامل مع الموازنات المالية بشكل أكثر شفافية.

فرنسا، مثلاً، كانت واحدة من الدول التي بدأت في تطوير فكرة الموازنة الحكومية بشكل متكامل. كما أن الدول الأوروبية الأخرى بدأت في تبني نظم مماثلة.

القرن الـ 19

أدى تطور الاقتصاد العالمي خلال القرن الـ 19 إلى ضرورة أكبر لتنظيم الموازنات المالية. بدأت بعض الحكومات في اعتماد نماذج موازنات أكثر تفصيلاً لتحديد كيفية توزيع الإيرادات (كالضرائب) وكيفية توجيه النفقات (مثل الدفاع والتعليم والبنية التحتية). كما ظهرت في هذه الفترة الحاجة إلى موازنات متوازنة، بمعنى أن النفقات لا يجب أن تتجاوز الإيرادات.

بدأت بعض الدول في إدخال تقنيات أكثر تطوراً لرصد الأموال بشكل دقيق، مثل إدخال الإحصائيات المالية الرسمية.

القرن الـ 20

شهد القرن العشرون تطوراً هائلاً في مجال الموازنة. مع تصاعد الحروب العالمية والاضطرابات الاقتصادية، أصبح من الضروري أن تعتمد الحكومات أنظمة موازنة دقيقة لتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني. بدأت العديد من الدول في وضع قوانين وأنظمة تحكم كيفية إعداد الموازنات، مع تحديد نطاق الإنفاق والإيرادات بدقة أكبر.

عام 1921م أنشأت **الولايات المتحدة الأمريكية** مكتب الإدارة والميزانية. بينما اعتمدت العديد من الدول الأوروبية أنظمة مشابهة لضبط السياسات المالية الحكومية.

تم تطوير مفهوم "الموازنة العامة" و"الموازنة الصفرية" خلال النصف الثاني من القرن العشرين. الموازنة الصفرية تعني أن كل جزء من الإنفاق يجب أن يتم مراجعته بشكل مفصل من الصفر كل عام.

القرن الـ 21

في العصر الحديث، أصبحت الموازنات أكثر تعقيداً بسبب العولمة والتكنولوجيا. تستخدم الحكومات أدوات متقدمة مثل التحليل المالي، والتوقعات الاقتصادية، والبرامج الإلكترونية لإعداد الموازنات.

الشفافية المالية أصبحت عنصراً أساسياً في العديد من الأنظمة المالية الحكومية، حيث تم تعزيز استخدام التقارير المفتوحة التي تتيح للمواطنين الاطلاع على الموازنات الحكومية.

كما تم التركيز على موازنات "الاستدامة" التي تضمن ألا يكون هناك زيادة في الديون بشكل مفرط، مما قد يؤثر على الوضع المالي في المستقبل.

الموازنة السنوية



تعد الموازنة السنوية أداة أساسية في تنظيم المصروفات داخل أي منشأة. حيث تساعد على تحديد أولويات الإنفاق وتوزيع الموارد المالية بشكل منظم بين الأقسام المختلفة. يتم إعداد الموازنة بناءً على تقديرات الإيرادات والنفقات المحتملة للعام المالي القادم، مما يساعد على توفير رؤية واضحة حول كيفية تخصيص الأموال المتاحة لضمان استمرارية العمليات.

الأهداف الرئيسية للموازنة:

تحديد الأولويات

تحدد الأولويات بالنسبة للمشاريع والمبادرات داخل المنظمة. على سبيل المثال، قد تخصص موازنة أكبر للبحث والتطوير أو التسويق بناءً على الأهداف الاستراتيجية للعام.

التخطيط للإنفاق

عن طريق إعداد الموازنة، يتم تحديد مستويات الإنفاق لكل قسم أو مشروع. هذا يساهم في تجنب النفقات الزائدة أو غير الضرورية.

الرقابة المالية

تساعد الموازنة في متابعة الأداء المالي على مدار العام. إذا كانت هناك أي انحرافات بين الميزانية الفعلية والموازنة المخطط لها، يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر.

أفضل الممارسات لإعداد موازنة فعالة

إشراك جميع الأقسام في وضع الميزانية لضمان تحديد احتياجاتهم بدقة.

استخدام أدوات التكنولوجيا مثل البرمجيات المحاسبية لتتبع المصروفات.

مراجعة الميزانية بشكل دوري لضمان التكيف مع التغييرات.

أنواع الموازنات:

يتم تعديلها وفقاً للظروف والمتغيرات الاقتصادية أو الفعلية.

الموازنة المرنة

يتم تحديدها بشكل مسبق، ولا يتم تعديلها بغض النظر عن التغييرات.

الموازنة الثابتة

أهمية الموازنات:

تعزز من الشفافية في إدارة الأموال أمام المعنيين مثل المساهمين والمستثمرين.

تساهم في تحقيق استدامة مالية بتوجيه الموارد بشكل فعال.

تساعد على مراقبة التكاليف وضمان تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

أهم أنواع القوائم

قائمة الدخل

الميزانية العمومية

قائمة التدفقات النقدية

القوائم المالية:

1. الميزانية العمومية: تقدم لمحة عن ممتلكات الشركة (الأصول) والتزاماتها (الخصوم) وحقوق المساهمين في نقطة زمنية معينة.
2. قائمة الدخل: توضح إيرادات الشركة ومصروفاتها وصافي ربحها أو خسارتها خلال فترة زمنية معينة.
3. قائمة التدفقات النقدية: تعرض جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الشركة خلال فترة زمنية، مما يساعد في فهم قدرة الشركة على إدارة سيولتها.

أهمية القوائم المالية:

1. اتخاذ قرارات استثمارية: تساعد القوائم المالية المستثمرين في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن شراء أو بيع الأسهم.
2. تحليل الأداء المالي: تتيح هذه القوائم للمسؤولين الماليين تحليل الأداء المالي للمؤسسة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
3. التقارير الضريبية: تُستخدم القوائم المالية أيضًا لتقديم تقارير ضريبية دقيقة إلى الجهات الحكومية:

القوائم المالية هي: "التقارير التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية محددة" تتكون من ثلاث قوائم رئيسية:

الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.

وتعد هذه القوائم أساسية في عملية اتخاذ القرارات المالية.

كيفية تفسير القوائم المالية

النسب المالية:

- مثل نسبة السيولة ونسبة الربحية التي تساعد في فهم كيفية إدارة الشركة لأموالها.

التغيرات في الأرباح:

- تحليل التغيرات في الإيرادات والمصروفات يعطي فكرة عن الاتجاهات المالية المستقبلية.

أنواع القوائم المالية



قائمة الدخل	Income Statment
الميزانية العمومية	Balance Sheet
قائمة التدفقات النقدية	Cash Flow Statment
حقوق المساهمين	Shareholder s' Equity

المهن المحاسبية في سوق العمل

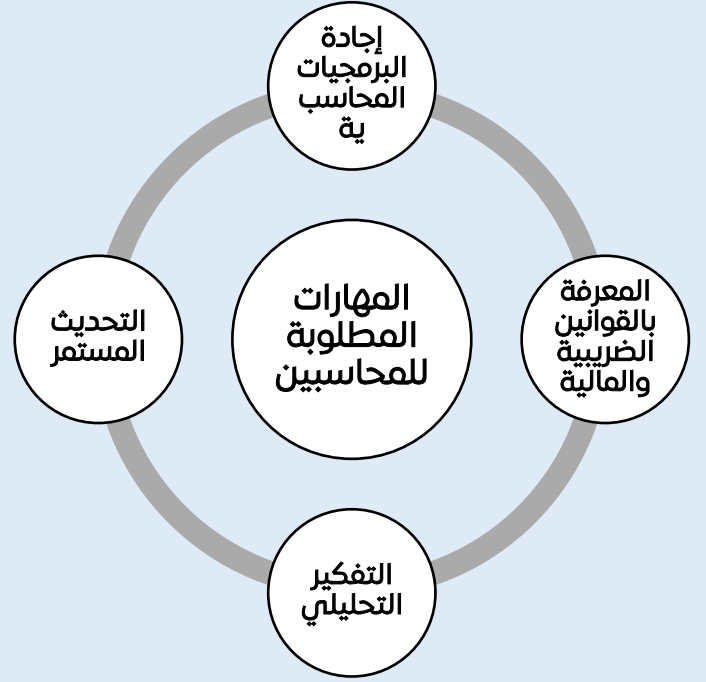
تعتبر المحاسبة من المهن الأساسية في جميع القطاعات الاقتصادية، حيث تشهد المملكة العربية السعودية تطورًا سريعًا في مجال المحاسبة بفضل التوسع في المشاريع التجارية وتطبيق الأنظمة المالية الحديثة، ووجود هيئة مختصة بالتشريع والترخيص مثل: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)

أنواع المهن المحاسبية في سوق العمل

1. المحاسب العام:
يعمل على إعداد البيانات المالية اليومية وإجراء التسويات المالية.
2. المحاسب القانوني:
يقوم بتدقيق الحسابات المالية وفقًا للمعايير الدولية والمحلية.
3. محاسب التكاليف:
يركز على حساب تكاليف الإنتاج ومراقبة النفقات.
4. محلل مالي:
يقدم تحليلات مالية تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
5. مدير الحسابات:
يشرف على جميع الأنشطة المحاسبية في المنظمة.

المهارات المطلوبة للمحاسبين:

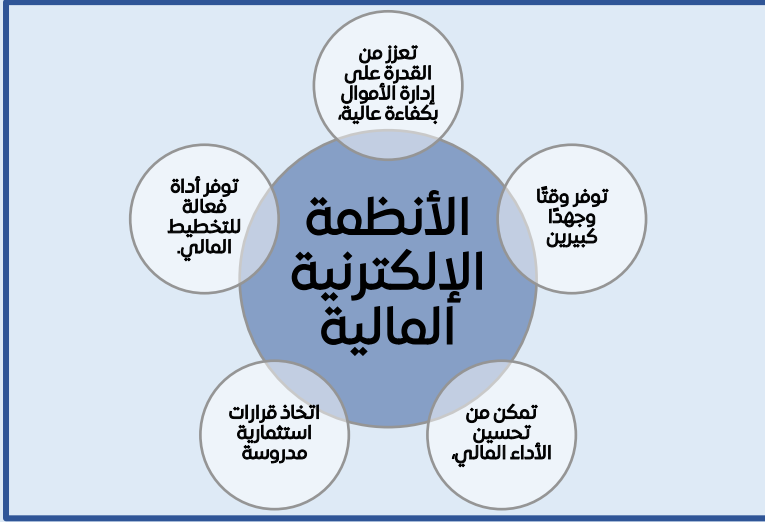
- إتقان البرمجيات المحاسبية: مثل برامج (Excel) و (QuickBooks)، و (SAP)، و (Odoo)، وغيرها.
- المعرفة بالقوانين الضريبية والمالية: مثل قوانين ضريبة القيمة المضافة.
- التفكير التحليلي: من أجل تفسير البيانات المالية واتخاذ القرارات السليمة.
- التحديث المستمر: مع التغييرات المستمرة في التشريعات والأنظمة المحاسبية.



التحديات التي يواجهها المحاسبون:

زيادة الطلب على التخصصات المتخصصة مثل المحاسبة البيئية والمحاسبة القانونية.

التكيف مع الأتمتة والذكاء الاصطناعي في المحاسبة.



في ظل التطور التكنولوجي المستمر، أصبح من الضروري للمؤسسات والأفراد تبني الأنظمة الإلكترونية المالية لتحقيق الكفاءة والشفافية في العمليات المالية. تعزز هذه الأنظمة من القدرة على إدارة الأموال، المحاسبة، والتحليل المالي بكفاءة عالية، وتوفر وقتًا وجهدًا كبيرين مقارنةً بالطرق التقليدية.

تمكن الأنظمة الإلكترونية المالية الشركات من تحسين الأداء المالي، واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بناءً على بيانات دقيقة، وتوفر في الوقت ذاته أداة فعالة للتخطيط المالي والإدارة.

سوق الأنظمة المالية

يشهد سوق الأنظمة المالية الإلكترونية نمواً ملحوظاً بفضل التقدم التكنولوجي المستمر والطلب المتزايد على حلول مبتكرة. تعتمد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة على هذه الأنظمة لتحسين العمليات المالية، بينما تتوجه الشركات الكبرى نحو أنظمة أكثر تعقيداً لدعم احتياجاتها المالية المتعددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم دمج الأنظمة المالية مع تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل البياني والحوسبة السحابية لتحسين الكفاءة.

تشير الدراسات إلى أن الأنظمة المالية الإلكترونية توفر مزايا لا حصر لها، مثل:

- تقليل الأخطاء البشرية،
- تعزيز الأمان المالي،
- تحسين التوقعات المالية والتحليل البياني.

تعتمد العديد من المؤسسات على أنظمة ERP (تخطيط موارد المؤسسة) التي تشمل محاسبة، إدارة مالية، وقوائم مالية، مما يسهل التكامل بين جميع الأقسام.



قصة "العجز الكبير" في بريطانيا في القرن الـ18:

في أوائل القرن الـ18، كانت بريطانيا تواجه أزمة مالية كبيرة بعد سنوات من الحروب المرهقة، خصوصاً بعد الحروب ضد فرنسا. كانت الحكومة البريطانية تنفق بشكل مفرط على الحروب، مما أدى إلى ارتفاع الديون العامة بشكل هائل.

في عام 1716، أُقرت الموازنة المتوازنة لأول مرة في تاريخ بريطانيا بعد أن تم تشكيل لجنة خاصة لمعالجة الوضع المالي. على الرغم من التحديات، بدأ البريطانيون في تنظيم موازنتهم بشكل أكثر جدية، وكانت النتيجة هي استقرار اقتصادي نسبي. هذه القصة تلقي الضوء على أهمية إعداد موازنات منضبطة للحفاظ على استقرار الدولة.

أهم الأنظمة الإلكترونية المالية في السوق



(Xero)

هو نظام محاسبة سحابي يساعد الشركات في إدارة الحسابات المالية في أي وقت ومن أي مكان. يتميز بواجهة استخدام سهلة، ويوفر أدوات قوية لإدارة الحسابات المالية، الفواتير، وتحليل التدفقات النقدية.



(QuickBooks)

يعتبر من الأنظمة المحاسبية الأكثر شعبية في الأسواق الصغيرة والمتوسطة. يتيح QuickBooks إدارة الحسابات المالية، الفواتير، التقارير الضريبية، والمحاسبة العامة بطريقة بسيطة وسهلة.



(SAP Business One)

يُعد SAP من أكثر الأنظمة الإلكترونية شهرة في إدارة المالية والمحاسبة. يوفر هذا النظام حلاً متكاملًا تشمل المحاسبة، الميزانية، والضرائب، مما يساعد الشركات على تحسين دقة التقارير المالية، والتفاعل مع البيانات في الوقت الفعلي.



Microsoft Dynamics 365

(Microsoft Dynamics 365)

(Finance)

يعد هذا النظام من الحلول الرائدة في مجال **تخطيط موارد المؤسسات (ERP)**. يوفر أدوات إدارة مالية شاملة لدعم تخطيط الميزانية، إعداد التقارير المالية، ومراقبة الأداء المالي على مستوى الشركات الكبرى.



(Zoho Books)

هو نظام محاسبة سحابي يتيح للشركات الصغيرة إدارة الحسابات، الفواتير، المدفوعات، وتقارير الضرائب. يشتهر بسهولة استخدامه وتكلفته المعقولة.



Oracle Financial Services

(Oracle Financial Services)

-Analytical Applications

(OFSA)

يعتبر هذا النظام واحداً من الأنظمة المتقدمة التي تستخدمها المؤسسات المالية الكبيرة. يشمل تطبيقات لتحليل البيانات المالية، إدارة المخاطر، التنبؤ المالي، وتوفير رؤى معقدة.



بعض الأنظمة المالية والمحاسبية المتخصصة في قطاع معين



برنامج محاسبة التكاليف الصناعية



برنامج متخصص في قطاع المطاعم



برنامج متخصص في قطاع التجزئة



برنامج متخصص في التقنية العقارية

لتحقيق أقصى استفادة من الأنظمة الإلكترونية المالية، يجب اتباع بعض الخطوات والإستراتيجيات الفعالة:

التدريب المستمر

للاستفادة القصوى من النظام، يجب تدريب الموظفين على استخدامه بكفاءة. التدريب المستمر يساعد في تعزيز فهم المستخدمين لجميع وظائف النظام، مما يقلل من الأخطاء ويوفر وقتاً في معالجة البيانات.

اختيار النظام المناسب

من المهم اختيار النظام الذي يتناسب مع حجم المؤسسة واحتياجاتها. يجب أن تكون هناك دراسة شاملة لمتطلبات العمل، ميزانية النظام، والخصائص المطلوبة مثل الأمان، التكامل مع الأنظمة الأخرى، وسهولة الاستخدام.

تحليل البيانات بفعالية

أحد أكبر الفوائد التي تقدمها الأنظمة المالية الإلكترونية هو قدرتها على تحليل البيانات بشكل عميق ودقيق. يجب على الشركات استغلال هذه الميزة من خلال إنشاء تقارير مفصلة وتحليل التدفقات النقدية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية إستراتيجية.

التحديثات والصيانة الدورية

مثل أي تقنية أخرى، تحتاج الأنظمة المالية الإلكترونية إلى تحديثات وصيانة دورية لضمان قدرتها على التكيف مع التغيرات في السوق والتكنولوجيا. تحديث النظام يساعد في تحسين الأمان، وتوفير وظائف إضافية تعزز من الأداء.

مراقبة الأمان

نظراً لأن الأنظمة المالية تتعامل مع بيانات حساسة، فإن ضمان الأمان من أولويات الشركات. يجب اعتماد تدابير الأمان مثل التشفير، المصادقة متعددة العوامل، وإجراءات النسخ الاحتياطي المنتظمة لحماية البيانات من التهديدات الأمنية.

الدمج مع الأنظمة الأخرى

لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة، يجب دمج النظام المالي مع الأنظمة الأخرى مثل نظام إدارة الموارد البشرية، إدارة سلسلة الإمداد، ونظام إدارة العلاقات مع العملاء (CRM). مما يساهم في توفير صورة شاملة ودقيقة عن حالة المؤسسة المالية ويسهل عمليات اتخاذ القرارات.

تمثل الأنظمة الإلكترونية المالية ركيزة أساسية في تعزيز الكفاءة المالية للمؤسسات بمختلف أحجامها. من خلال اختيار النظام المناسب والتأكد من تطبيقه بشكل صحيح، يمكن للشركات تحسين دقة التقارير المالية، تقليل التكاليف، وزيادة الشفافية. ومع استمرار الابتكار في هذا المجال، ستظل الأنظمة المالية الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من نجاح المؤسسات في إدارة مواردها المالية.

تطور ميزانية المملكة العربية السعودية

تم تطوير ميزانية المملكة العربية السعودية على مر العقود بشكل متدرج، حيث مرّت بتطورات مهمة منذ تأسيس المملكة في عام 1932. يمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل رئيسية تعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها المملكة..

<p>كانت المملكة قبل اكتشاف النفط، تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات من الضرائب التقليدية، مثل الزكاة، والرسوم الجمركية، وبعض الإيرادات من الحج. كانت الميزانية في هذه الفترة بسيطة جدًا، ولا توازي النظام المالي الذي نعرفه اليوم. كان الإنفاق الحكومي يقتصر على الضروريات الأساسية مثل إدارة شؤون الدولة، الأوقاف، وبعض المشروعات البسيطة.</p>	<p>قبل اكتشاف النفط (حتى 1938):</p>	<p>المرحلة الأولى</p>
<p>في 1938، بدأت المملكة اكتشاف النفط، مما غير الاقتصاد السعودي بشكل جذري. مع بدء تصدير النفط في الأربعينات، بدأت الدولة في جمع إيرادات ضخمة، وهو ما سمح بتطوير موازنات أكثر تعقيدًا.</p> <ul style="list-style-type: none">• في البداية، كانت الإيرادات الحكومية تُستخدم بشكل رئيسي لتمويل بناء البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والموانئ.• أول ميزانية حكومية سعودية أُعدت بشكل رسمي كانت في أوائل الخمسينات، حيث بدأت الحكومة في تحديد الإيرادات والنفقات بشكل أكثر وضوحًا.• كانت الموازنة في هذه المرحلة تركز على تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وكذلك تعزيز القوات المسلحة.	<p>بعد اكتشاف النفط (1938 - 1950s)</p>	<p>المرحلة الثانية</p>
<p>بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط في السبعينات، كانت المملكة في وضع مالي مريح جدًا، مما سمح للحكومة بزيادة النفقات بشكل ملحوظ. وكانت هذه الفترة هي فترة تحول اقتصادي عميق، وبرزت في هذه المرحلة عدة ميزات:</p> <ul style="list-style-type: none">• زيادة الإنفاق على المشاريع العملاقة: مع ازدهار الإيرادات النفطية، بدأت المملكة في تنفيذ مشاريع كبيرة في كافة المجالات، من بينها المدن الجديدة، والمشروعات التعليمية والصحية.• مراجعة سنوية للميزانية: تم تطبيق مفهوم إعداد الميزانية السنوية بشكل أكثر انتظامًا واحترافية.• المشاريع الكبرى: مثل مشروع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وإنشاء مدينة الرياض الحديثة، وكذلك إنشاء مشروعات البنية التحتية الكبرى مثل الطرق والمطارات. <p>هذه المرحلة كانت حافلة بالإنفاق الحكومي الكبير بسبب الإيرادات النفطية الضخمة، حيث كان التركيز الأساسي على تنمية البنية التحتية وتطوير القطاعات الرئيسية في الدولة.</p>	<p>التطور الكبير في السبعينات والثمانينات:</p>	<p>المرحلة الثالثة</p>

<p>في الثمانينات، شهدت المملكة انخفاضًا حادًا في أسعار النفط بعد سنوات من الازدهار. هذا التراجع في الإيرادات النفطية جعل المملكة تواجه تحديات في إدارة الميزانية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • ترشيد النفقات: بدأت الحكومة السعودية في تبني سياسات ترشيد النفقات، وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة. • تنويع الاقتصاد: بدأت الحكومة في التفكير في كيفية تقليل الاعتماد على النفط، وزيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية. في هذه الفترة بدأ تركيز أكبر على الصناعة، مثل الصناعات التحويلية، وكذلك تطوير البنية التحتية السياحية. <p>هذه الفترة شهدت أيضًا بداية التفكير في استراتيجيات طويلة الأمد، مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.</p>	<p>التحديات الاقتصادية وأزمة النفط</p> <p>(1980s - 2000)</p>	<p>المرحلة الرابعة</p>
--	---	-------------------------------

<p>بدأت المملكة في هذه المرحلة تدرك الحاجة الملحة لتحسين التنوع الاقتصادي والاستثمار في المشاريع غير النفطية. مع بداية القرن 21، بدأت المملكة في تطبيق العديد من السياسات المالية والاقتصادية الحديثة التي ساهمت في تحسين إدارة الموازنة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • زيادة الاستثمارات في التعليم والصحة: بدأ التركيز بشكل أكبر على قطاعات التعليم والصحة، مع بدء إصلاحات تعليمية طموحة، وكذلك تطوير أنظمة الرعاية الصحية. • أدوات مالية جديدة: بدأت الحكومة في استخدام أدوات مالية أكثر تطورًا، مثل السندات الحكومية، لتمويل مشاريع كبيرة دون الاعتماد الكامل على الإيرادات النفطية. 	<p>عصر الإصلاحات الاقتصادية</p> <p>(2000 - 2015)</p>	<p>المرحلة الخامسة:</p>
---	---	--------------------------------

<p>أحدثت رؤية السعودية 2030 تحولًا كبيرًا في طريقة إعداد الميزانية في المملكة. تهدف هذه الرؤية إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد السعودي ليشمل قطاعات مثل السياحة، والتكنولوجيا، والترفيه، والتعليم، والصحة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • إصلاحات هيكلية: بدأت الحكومة في تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية. على سبيل المثال، تم فرض الضريبة المضافة (VAT) لأول مرة في 2018. • إدارة الميزانية بشكل أكثر دقة: تم إنشاء مركز التوازن المالي لإعداد موازنة مرنة ومبنية على أساس الأداء، مع التركيز على تخصيص الموارد بشكل يتماشى مع أولويات رؤية 2030. • إطلاق المشاريع الكبرى: مثل مشروع نيوم، القدية، ومشروع البحر الأحمر، وهو ما يتطلب ميزانيات ضخمة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني. <p>هذه الفترة هي الأكثر تطورًا من حيث التعامل مع الموازنة، حيث تم دمج التكنولوجيا والابتكار في عملية إعداد الميزانية، بالإضافة إلى التركيز على الشفافية والحكومة.</p>	<p>رؤية المملكة 2030</p> <p>(2016 - حتى الآن)</p>	<p>المرحلة السادسة</p>
--	--	-------------------------------

تظهر مراحل تطور ميزانية المملكة العربية السعودية كيف كانت الإدارة المالية تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية. من مرحلة الاعتماد الكلي على النفط في البداية، إلى التفكير في تنويع الاقتصاد في رؤية 2030، أصبحت الميزانية السعودية أداة حيوية لدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمو في المملكة.

نظرة على ميزانية المملكة العربية السعودية في السنوات الثلاثة الأخيرة

ميزانية 2023	ميزانية 2022	ميزانية 2021	
<p>قدرت الإيرادات بحوالي: 1.130 تريليون ريال سعودي، وهو ارتفاع يعكس تحسن الاقتصاد نتيجة لاستقرار أسعار النفط.</p>	<p>شهدت الإيرادات تحسناً ملحوظاً حيث تم تقديرها بـ 1.045 تريليون ريال سعودي.</p>	<p>بلغت الإيرادات حوالي: 849 مليار ريال سعودي</p>	الإيرادات
<p>كانت المصروفات مقدرة بحوالي: 1.114 تريليون ريال سعودي، مع التركيز على تعزيز مشاريع "رؤية 2030" والقطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية</p>	<p>بلغ إجمالي المصروفات حوالي 1.113 تريليون ريال سعودي.</p>	<p>قدرت المصروفات بـ: 1.015 تريليون ريال سعودي</p>	المصروفات
<p>كان العجز في ميزانية 2023 أقل من الأعوام السابقة، حيث قدر بحوالي: 5 مليار ريال سعودي، مما يعكس تحسن في إدارة المالية العامة.</p>	<p>كان العجز المالي أقل من العام السابق وبلغ حوالي: 68 مليار ريال سعودي.</p>	<p>سجل العجز المالي حوالي: 166 مليار ريال سعودي.</p>	العجز
<p>الاستثمار في المشاريع الكبرى: واصلت المملكة الاستثمار في مشاريع ضخمة مثل "نيوم" و"القدية" والمشاريع التقنية الجديدة.</p>	<p>التوجه نحو الاستدامة: تضمنت الميزانية جهوداً كبيرة لزيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية وتعزيز الابتكار وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.</p>	<p>تحققت زيادة في الإيرادات نتيجة لتحسن أسعار النفط مع تعافي الاقتصاد العالمي من تأثيرات جائحة كورونا.</p>	التحسن في الإيرادات
<p>استمرت المملكة في التوجه نحو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال استثمار المزيد في مشروعات كبيرة مثل "رؤية السعودية 2030".</p>			الخطى الاقتصادية

الاتجاهات الرئيسية لميزانية الدولة

- تحسن الإيرادات: على الرغم من تقلب أسعار النفط، فإن الإيرادات في السنوات الأخيرة شهدت تحسناً بسبب سياسات التنويع الاقتصادي.
 - خفض العجز: المملكة تسعى إلى تقليص العجز المالي من خلال تحسين إدارة المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية.
 - تنويع الاقتصاد: التركيز على القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا، السياحة، والترفيه، والتعليم، بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية الكبرى.
- تُظهر الميزانيات في السنوات الأخيرة التزام المملكة بتطبيق سياسات مالية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق تنمية مستدامة وفقاً لرؤية 2030.

رؤية VISION

2030



وزارة المالية
Ministry of Finance



مكتب تحقيق الرؤية - Vision Realization Office

يسعدنا تواصلكم معنا وتزويدنا
باقتراحاتكم أو تعليقاتكم أو
مشاركاتكم في المحتوى،
تواصل معنا على البريد
الإلكتروني التالي:
Info@pulse-planning.com

جميع الحقوق محفوظة لمكتب نبض التخطيط للاستشارات الإدارية - 2024



الجهات الداعمة

الرياض - حي التعاون

طريق عثمان بن عفان - 7444

www.pulse-planning.com

Info@pulse-planning.com